

الحقوق الإنسانية الأساسية هي عهدا مقالة رأي بقلم د. إستر بريمر

مقالة الرأي هذه بقلم الدكتورة إستر بريمر مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون المنظمات الدولية. والمقالة ملك مشاع وليست هناك أي قيود على إعادة نشرها.

قررت الولايات المتحدة مؤخراً أن تسعى من أجل الفوز بمقدمة في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويعني ذلك القرار عن التزام متعدد النشاط من جانب الولايات المتحدة بالقيم الإنسانية الأساسية التي تربط بيننا جميعاً، وعن تصديقها على تعزيز تلك القيم في كل الساحات والمنابر.

هذا الالتزام الذي ما يزال متذمراً في أوضاع تعديي له في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان متذمراً في المثل التي حددتها الآباء المؤسسين للولايات المتحدة وتحققت بالتدرج والمثابرة وبالمُحاباة عبر أجيال الأميركيين المتعاقبة. وقد أسفرت قيم الأمان عن خلق مجتمع أمريكي يعزّ حرياته ويؤمن بثراء تنوعه ويجلّ تاريخه كفاحه وتقدمه.

ولذا فالولايات المتحدة ملتزمة بدفع عجلة الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية وتقديمها في العالم، وبدعم أولئك الذين يعانون من سوء المعاملة والقمع وأولئك الذين يدافعون عن المعرضين للإساءة والقمع.

وأنا إذ يطيب لي أن أكرر تلك الرسالةاليوم، وإذا وقع على الاختيار وانتخبتُ كي أكون عضواً في مجلس حقوق الإنسان، فإن الولايات المتحدة ستتعينَ عن هذا التصميم وتمارسه في كل مناسبة. وكما قالت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون مؤخراً "إننا نؤمن بأنه ينبغي على كل بلد أن يلتزم ويساعد بتشكيل القواعد العالمية التي تضمن تمنع الشعوب بحق العيش بحرية والمشاركة الكاملة في مجتمعاتها".

إن علينا أن نعمل معاً على وضع مجلس حقوق الإنسان على مساره الصحيح بعيداً عن التحيز السياسي والاستخفاف التشاؤمي، وتوجيهه نحو دوره المقصود له كمنتدى متوازن موثوق وفعال في تقديم الحقوق الإنسانية.

وعليه، فإن الولايات المتحدة تعهد بالتعاون مع شركائنا الدوليين بروح من الصراحة والانفتاح والاحترام، والنظر في المجالات التي تشكل مصدر قلق على الحقوق الإنسانية في أي بلد من البلدان بما فيها بلدنا. وسنعمل بهمة ونشاط على تعزيز حرية كل الأديان وكل المعتقدات للأفراد. وسندافع عن حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام وسناحف العنصرية والتمييز وأعمال العنف التي ترتكب بداعي الكراهية العنصرية أو العرقية الإثنية.

والولايات المتحدة تدرك تماماً أن تحقيق تقدم فعلي في قضايا هذه الحقوق الإنسانية الهامة سيتطلب تعيناً دولياً نشيطاً وفاعلاً. ويوضح هذا الإدراك من رغبتنا في أن يكون لنا حضور أكثر فاعلية وتأثيراً في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كما هو واضح أيضاً بنفس القدر من خلال دعمنا الثابت لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للطفلة، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية للنساء بالإضافة إلى دعمنا المتجدد لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وازداد هذا الدعم جلاءً من خلال إعلان الحكومة نيتها في العمل مع الكونغرس والنظر في إمكانية إبرام معاهدات الحقوق الإنسانية بما فيها اتفاقية إنهاء التمييز ضد المرأة واتفاقية منظمة العمل الدولية 111 الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهن.

وتتصور الولايات المتحدة عالماً وقد تحققت فيه الحقوق الإنسانية والحرريات الأساسية لكل الناس، وحيث تشارك كل البلدان في إدراك الكرامة الإنسانية واحترامها. وفي حين ما زال هناك شوط لقطعه في مسيرة جعل ذلك العالم حقيقة واقعة، فإن الولايات المتحدة تعهد بأن تكون شريكاً في ذلك المشوار.

الكاتبة إستر بريمر مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون المنظمات الدولية